

Distr.: General
28 March 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السابعة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٥٥٦

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة آباكا

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقريران الدوريان المجمعان الرابع والخامس المقدمان من أوكرانيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من
المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة
وجيزة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقرير——ان الدوران الموحدان الرابع والخامس
المقدمان من أوكرانيا (تابع) CEDAW/C/UKR/4-5؛
و CEDAW/PSWG/2002/II/CRP.1/Add.4 و
CRP.2/Add.3

ما برح منخفضا. وتُبذل الجهود لمعالجة المشكلة عن طريق إدخال تدابير خاصة مؤقتة. ولكن لسوء الحظ، وخلال الفترة الثالثة، رفض مجلس أوكرانيا الأعلى اقتراحا بتحديد حصة للنساء بنسبة ٣٠ في المائة في الهيئات التي تُجرى من أجلها انتخابات عامة. واستدركت قائلة إنه تم إدراج حكم يتعلق بالحصص الانتخابية في مشروع القانون المتعلق بالمساواة في الفرص بين الرجل والمرأة، الذي سيقدّم عما قريب إلى المجلس الأعلى المنتخب حديثا. وأكدت على أن تمثيل المرأة الناقص في الحياة السياسية هو عقبة في طريق تقدمها في المجالات الأخرى، فحثت اللجنة على توصية حكومتها باعتماد نظام الحصص أو تدابير علاجية أخرى.

٤ - وأضافت قائلة إن حق مواطني أوكرانيا في حرية الانتساب إلى المنظمات مضمون بموجب المادة ٣٦ من الدستور ولا يخضع لأي قيود باستثناء ما ينص عليه القانون ولمصلحة الأمن القومي والنظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولذا لا تسجل وزارة العدل أي منظمة عامة يقوم ميثاقها على أساس أطروحات عنصرية، أو معادية للسامية، أو وطنية متعصبة، أو التي تتوخى إنشاء تشكيلات شبه عسكرية.

المواد ١٠ - ١٤

٥ - السيدة كوري: أعربت عن دهشتها لعدم اشتراك وزارة الصحة بقدر أكبر في إعداد التقرير وعن أسفها لأحوال الصحة المخزنة في أوكرانيا، ولا سيما الأرقام المرتفعة لمعدلات وفيات الأمهات والأطفال وانتشار سوء التغذية. وأعربت عن تقديرها للحصول على معلومات بشأن أحوال المستشفيات الأوكرانية وتوافر الأدوية، ولا سيما للنساء المحتاجات. وأردفت قائلة إن عدد حالات الإجهاض ما برح مرتفعا بشكل يثير الذعر؛ بل، فقد أصبح الإجهاض فعلا وسيلة من وسائل منع الحمل. فتخفيض الميزانية الصحية

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، جلست السيدة دوفجينكو والسيدة باسشينيك (أوكرانيا) إلى طاولة اللجنة.
٢ - السيدة دوفجينكو (أوكرانيا): ردت على سؤال طُرح في إطار المادة ٦ من الاتفاقية، فقالت إنه بموجب المادة ٣٠٣ من القانون الجنائي الجديد في أوكرانيا، يتعرض الأشخاص الذين ينتفعون بغاء الآخرين للغرامة أو للسجن لفترة تمتد من سنة حتى ثلاث سنوات. وأعربت عن موافقتها على أن النساء المتاجر بهن هن ضحايا ليس للاستغلال الجنسي فحسب بل أيضا للرق الاقتصادي، وهي حقيقة معترف بها في المادة ١٤٩ من القانون الجنائي.

٣ - وردا على الأسئلة المطروحة في إطار المواد ٧ و ٨ و ٩ من الاتفاقية، قالت إنه، خلال العقد الماضي، أصبحت النساء أكثر نشاطا في المنظمات العامة. وفي الوقت ذاته، أصبحن يتفهمن أنه ليس في وسعهن تحقيق تغيير في المجتمع دون المشاركة أيضا في حياة البلد السياسية. وهناك عدد من المنظمات النسائية التي تؤيد إدراج أسماء النساء في القوائم الانتخابية، بما في ذلك عن طريق الاتفاقات الرسمية مع الأحزاب السياسية، وكتيجة لهذا، ازداد تمثيل المرأة في الحكومة المحلية بشكل ملموس، ولو أن عدد النساء المطلق في الهيئتين التشريعية والتنفيذية، وبخاصة في المناصب العليا،

المرأة، سواء من الناحية الجسدية (ولا سيما إذا كن يردن الحصول على أطفال فيما بعد) أو من الناحية النفسية، كما أنه يمثل شكلا من أشكال التمييز، بالنظر إلى أن الرجال لا يتعرضون إلى معاملة مماثلة فيما يتعلق بوظيفتهم الإنجابية. وسألت عما إذا كانت أكثرية النساء المعرضات للإجهاد هن في سن الشباب أو في سن متوسطة. فتكاليف إجراء الإجهاد المرتفعة في المستشفيات تُجبر النساء الفقيرات على معاناة إجراء الإجهاد سرا وتعرض صحتهن للخطر. وأوصت بشدة بالقيام بحملة لرفع الوعي لتصحيح التفسير السائد لمفهوم تنظيم الأسرة. وقبل كل شيء، لا بد أن يكون منع الحمل محتمل التكاليف ومقبولا اجتماعيا.

٩ - **السيدة فينغ كوي:** سألت عما إذا كان سن التقاعد للمرأة المنصوص عليه في قانون الاستحقاقات التقاعدية إلزاميا أو اختياريًا، وعما إذا كانت تلك الأحكام تُطبق على أصحاب جميع المهن، بمن فيهم العاملون في مجال الصحة والتعليم وأساتذة الجامعات، أم أنه يُطبق فقط على بعض فئات العاملات من النساء. كما أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان مبلغ استحقاقات التقاعد المبكر أعلى من مبلغ استحقاقات التقاعد العادي، وما هو أثر هذا التقاعد المبكر في حياة المرأة الوظيفية، التي تُقصرها أصلا المسؤوليات العائلية. وذكرت أن بعض أحكام التقاعد المبكر تبدو مناقضة للدستور الأوكراني، الذي يضمن المساواة بين الجنسين والمساواة فيما يتعلق بالسن. وتساءلت عما إذا كانت السلطات الأوكرانية تفكر في إدخال أي تعديل على هذا القانون.

١٠ - **السيدة أحمد:** أعربت عن مشاطرتها الرئيسة في قلقها بشأن ارتفاع معدل حالات الإجهاد في أوكرانيا. وأردفت قائلة إنه من المفيد، بالنظر إلى أن أعدادا كبيرة من النساء يعشن في المناطق الريفية، معرفة نتائج الإصلاحات الزراعية

لا يتعارض مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فحسب بل يتعارض أيضا مع جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى. فينبغي للوفد أن يصف مشكلة المسكرات في أوكرانيا، وأي تدابير تتخذ للسيطرة على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وآخر الإجراءات المتخذة للحد من الإشعاع الناجم عن كارثة تشيرنوبيل.

٦ - وذكرت أن الوفد قد حدد الخطوط العريضة لخطة عمل أوكرانيا التالية من أجل المرأة، ولكنه لم يقدم أي إشارة لكيفية تنفيذ تلك الخطة. ومن المدهش عدم ورود أي ذكر للمتقدمات في السن اللواتي هن، كما للشابات، احتياجات خاصة، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة. وسألت عما إذا كانت هناك خطة للضمان الاجتماعي تشمل المتقدمات في السن، وعما إذا كان في وسعهن العيش بمعاشتهن التقاعدية أو دخلهن الضئيل.

٧ - وأعربت عن قلقها لعدم توافر الأفراد الطبيين المتخصصين في أوكرانيا. إذ لم يأت التقرير على ذكر الكشف عن السرطان أو الأمراض التي تتعرض لها النساء بوجه خاص. وأعربت عن تقديرها أيضا للحصول على معلومات عن مدى كفاية الأبنية الصحية في المناطق الريفية. كما أعربت عن أملها في أن تمنح الدولة الطرف في المستقبل قدرا أكبر من الأولوية لصحة المرأة وألا تسترشد بالمادة ١٢ من الاتفاقية فحسب بل أيضا بالتوصية العامة رقم ٢٤ المتعلقة بالصحة والصادرة عن اللجنة.

٨ - **الرئيسة:** أيدت النواحي التي تثير قلق السيدة كوري بالنسبة للمادة ١٢، ولا سيما ارتفاع معدل حالات الإجهاد في أوكرانيا. وأردفت قائلة إنه يبدو وكأن الدولة لم تتدخل إلا بعد وقوع الفعل لتدارك أوجه نقصها، بدلا من السعي إلى الحيلولة دون حدوث حالات حمل غير مرغوب فيها. فالتدخل الجراحي المتكرر له آثار سلبية على

المذكورة في التقرير في إطار المادة ١٤، ولا سيما فيما يتعلق بالأحوال الصحية.

١١ - السيدة غاسبار: أعربت عن أسفها لقلة الإحصاءات المتعلقة بتعليم المرأة، بما في ذلك توزيع هذه الإحصاءات حسب مجال الدراسة والأرقام المتعلقة بعدد المعلمات في المدارس الثانوية والأستاذات في الجامعة. واستفسرت عما إذا كانت الفتيات في المناطق الريفية والمناطق الحضرية يتمتعن بالمساواة في الحصول على التعليم الجامعي وعما إذا كان مستوى تعليم الفتيات متساويا في جميع الفئات الإثنية. وأردفت قائلة إنه من المفيد معرفة نسبة البنات والصبيان الذين يتابعون دراستهم العليا، بقصد البت فيما إذا كانت الفتيات تُوجَّهن إلى مجالات أقل أجرا، وهو سبب شائع للتمييز ضد المرأة في سوق العمل. فرغم عدد النساء اللواتي تحملن درجات جامعية، ما برح الرجال يسودون في مجال الدراسة العليا وفي مناصب اتخاذ القرار في الدراسة العليا. وسألت عما إذا كانت الجامعات تقدم برامج للدراسات النسائية.

١٢ - وأضافت قائلة إنها هي أيضا قلقة بشأن سن التقاعد المبكر للمرأة، ولا سيما بالنسبة إلى الحالة الديمغرافية في جمهورية القرم المستقلة، حيث تشكل النساء أكثرية السكان؛ فإن لم يكن في وسع النساء العيش بمعاشتهن التقاعدية فإن هذا سيؤثر في الحالة الاقتصادية للقرم بوجه الإجمال. وأعربت عن مشاطرتها أعضاء اللجنة الآخرين قلقهم بشأن استخدام الإجهاض كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة.

١٣ - السيدة كابالانا: قالت إنه في حين أن ردود الدولة الطرف على قائمة المسائل في إطار المادة ١٢ تستحق الثناء، فهي لم تلق ضوءا على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل. وأعربت عن أملها في أن يشير الوفد صراحة إلى ما إذا كان ذلك مشكلة في

أوكرانيا، وإذا كانت الحالة كذلك، ما هي البرامج القائمة لمعالجتها.

١٤ - وأعربت عن مشاطرتها السيدة كورتي قلقها بشأن حالة النساء المتقدمات في السن اللواتي يبقين على قيد الحياة بعد موت أزواجهن وعن أملها في أن يتضمن التقرير الدوري التالي قدرا أكبر من التفاصيل بشأن السياسات والبرامج الموضوعية من أجل النساء المتقدمات في السن، وذلك في إطار نتائج مؤتمر مدريد المعني بالشيخوخة.

١٥ - السيدة ليفينغستون راداي: قالت إن عدم اتفاق الدولة الطرف مع اللجنة بشأن حماية العاملات قد يكون ناجما عن سوء فهم. فلا بد من وضع حماية النساء الحوامل والمرضعات بطريقة تتجنب إصابة النساء بالغبن بطرق أخرى. وعلى سبيل المثال، إذا كان أرباب العمل، وليس نظام التأمين الوطني، هم الذين يدفعون تكاليف إجازة الأمومة التي مدتها ١٤٠ يوما، فإن ازدياد تكاليف العمل ستعيق أرباب العمل عن استخدام النساء اللواتي هن في سن الحمل. وأعربت عن ترحيبها بالمبادرات التي تضطلع بها الدولة الطرف لجعل رعاية الأطفال وتربية الأطفال حقا من حقوق الوالدين ومسؤولية من مسؤولياتهم.

١٦ - وأضافت قائلة إنه يبدو أن الحكومة لا تدرك تماما الحاجة ليس فقط إلى حماية النساء الحوامل من الفصل من العمل بل أيضا إلى المحافظة على حقهن في المساواة في ظروف العمل، وفي التدريب وفي فرص الترقية وكذلك في الأجر المتساوي عن العمل المتساوي في القيمة. وعلى سبيل المثال، يفيد التقرير بأن النساء لا ينتهزن الفرص لرفع مستوى مؤهلاتهن بيد أنه لم يذكر أي تدابير مناسبة لمساعدة الأمهات، ولا سيما الأمهات الوحيدات، في المواظبة على دورات التدريب.

الحصول مجانا على الرعاية الصحية والأدوية الموصوفة طبيا. وبالإضافة إلى هذا، تُزوّد النساء من ضحايا حادث منشأة تشيرونوبيل النووية للطاقة الراغبات في إنشاء أسرة بفيتامينات تكميلية، ومساعدة تغذوية، ومعالجات أخرى لتحسين صحتهن بوجه عام.

٢٠ - وذكرت أنه رغم ازدياد إنفاق الحكومة على الرعاية الصحية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ما برح هذا الإنفاق منخفضا. وبالطبع فإن مستوى الإنفاق يتوقف على حالة الاقتصاد. ولذلك أعربت عن سرورها لملاحظة أن الحالة الاقتصادية قد أخذت في الاستقرار في عام ١٩٩٩ وأن هناك نموا ملموسا في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وأردفت قائلة إن إنشاء نظام للتأمين الصحي هو من أولويات حكومتها، التي ترمع تقديم مشروع قانون إلى البرلمان المنتخب حديثا بشأن التأمين الصحي والاجتماعي.

٢١ - وتابعت كلامها قائلة إن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية قد ازداد لسوء الحظ خلال العام الماضي؛ وإن ٢٥ في المائة من المصابين هم من النساء. وردا على ذلك، تُعزز حكومتها الجهود لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تطلّب تثقيف السكان بشأن هذا المرض اتخاذ عدد من التدابير، منها إنشاء خط هاتفي للمساعدة التي تكفل لها السرية ويقوم على خدمته متخصصون في علم الاجتماع ومتخصصون في علم النفس وأطباء. كما تتخذ الحكومة خطوات للحيلولة دون انتشار مرض السل.

٢٢ - وقالت إن ثلث سكان أوكرانيا تقريبا يعيشون في مناطق ريفية؛ ويتلقون الرعاية الطبية في مستويات للمرضى الخارجيين. ونظرا للضائقة في الميزانية، كان مستوى الرعاية لا يبعث على الرضى مطلقا، كما يوجد نقص في

١٧ - السيدة سايبا: قالت إنها تشعر بالقلق ذاته الذي تشعر به الرئيسة فيما يتعلق بحالات الإجهاض في أوكرانيا. ولاحظت أن النساء، مستعدات فعلا في الحالة الاقتصادية الراهنة، لقبول أي عمل، حتى الأعمال غير الآمنة، واستفسرت عما إذا كانت الحكومة تقدم قروضا بفوائد منخفضة أو معونات لأرباب العمل بغرض تحسين أحوال العمل. وأعربت عن تأييدها لجميع التعليقات التي أبدتها أعضاء اللجنة الآخرون.

١٨ - السيدة آكار: تساءلت عما إذا كانت قد أُجريت أي دراسة عن أثر "حماية" المرأة من العمل في قطاعات معينة، لا سيما وأن النساء يشكلن أكثرية السكان العاطلين عن العمل ويكسبن أقل من الرجال. وأعربت عن تقديرها للحصول على إيضاح للجملة "ممنوع منعنا باتا قبول النساء في المناصب الشاغرة"، في الصفحة ٢١ من الردود على قائمة المسائل (CEDAW/BSWG/2002/II/CRP.2/Add.3). وتساءلت عما إذا كانت أرقام البطالة الوطنية تشمل الذين لا يبحثون بشكل فعال عن العمل، كربات البيوت، وأعربت عن تقديرها للحصول على معلومات بشأن النسبة المئوية لربات البيوت في أوكرانيا وكذلك بشأن الاتجاهات المتصلة بهن.

١٩ - السيدة دوفجينكو (أوكرانيا): قالت إن التقارير المقبلة ستلقي مزيدا من الضوء على حالة النساء الصحية في أوكرانيا، وهي أمر يثير قلق حكومتها العميق. فخلال الأعوام الخمسة الماضية، اتخذت عددا من التدابير للحد من وفيات الأمهات والرضع، وأنشأت في كل مركز إقليمي مستويات للرعاية قبل الولادة وبعدها ومراكز وقائية طبية وتشخيصية من أجل النساء العازمات على الحمل، كما أنشأت وحدات مجهزة بمعدات خاصة، في مستشفيات طب الأطفال، وذلك من أجل الأطفال المولودين وهم يعانون من مشاكل صحية. ويحق قانونا للنساء الحوامل

- ٢٥ - وذكرت أن قانون الاستحقاقات التقاعدية ينص على أن السن وحدها هي التي تؤهل لتلقي الاستحقاقات التقاعدية؛ ولكن لا يُطلب من النساء التقاعد في سن ٥٥ سنة. كما أعدت حكومتها مشروع قانون جديد بشأن الاستحقاقات التقاعدية ينص على إنشاء نظام تقاعدي ثلاثي، يشمل التقاعد الحكومي والتقاعد الحرفي والتقاعد الخاص.
- ٢٦ - واستطردت قائلة إن نسبة الفتيات بين طلاب التعليم العالي تزيد عن ٥٠ في المائة. أما فرص النساء على المستوى الإداري فمحدودة بسبب أن عدد النساء اللواتي تلقين التعليم الثانوي أقل. وقد صدر مرسوم رئاسي لتوفير دعم إضافي لتمكين الأطفال من الحصول على تعليم أعلى مستوى. فنسبة النساء الحائزات على التعليم الثانوي و/أو التعليم الجامعي تبلغ حوالي ٨٠ في المائة؛ وهناك معلمات كثيرات في الكليات والجامعات، ولكن عدد النساء بين عمداء الكليات ورؤساء الجامعات ضئيل جدا.
- ٢٧ - ولا تزال هناك حالات لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، رغم الجهود الهائلة التي تبذلها الدولة لمنع مثل هذه الإصابات. فقد اعتمد في عام ١٩٩١ قانون للمساعدة في منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وذلك عن طريق دعم الدولة ومساعدتها للأشخاص المصابين بهذا الفيروس، بمن فيهم الأطفال المصابون بالفيروس. ويُبذل كل جُهد الآن لتثقيف الجمهور بشأن الوقاية منه. كما تُوجَّه برامج الوقاية نحو متعاطي المخدرات ومسيئي استعمالها، بالنظر إلى أن معظم حالات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية تحدث عن طريق المشاركة بين متعاطي المخدرات في استعمال الإبر.
- ٢٨ - وتُمنح إجازة الأمومة قبل الولادة وبعدها وتُدفع تكاليفها إما عن طريق أرباب العمل أو عن طريق نُظم
- التخصص. وتتخذ وزارة الصحة حاليا خطوات لمعالجة هذه المشاكل، وذلك بالتعاون مع المجالس المحلية.
- ٢٣ - وذكرت أنه كان لحادث منشأة الطاقة النووية في تشيرنوبيل أثر مدمر في صحة حوالي ٣ ملايين راشد و ٢٦٠ ٠٠٠ طفل. وخلال العام الماضي، تضاعف معدل الإصابة بالمرض بين الأطفال من ضحايا حادث تشيرنوبيل، في حين تضاعف عدد المصابين بالسرطان ٣,٥ مرات. وقد اتخذت حكومتها مجموعة من التدابير لمعالجة نتائج ذاك الحادث، بما في ذلك إنشاء وزارة لحالات الطوارئ ولتصفية آثار حادث تشيرنوبيل، في حين اعتمد البرلمان قانونا بشأن "تقديم المساعدة لضحايا حادث تشيرنوبيل".
- ٢٤ - وقالت إنه في حين بقي معدل حالات الإجهاض مرتفعا بشكل غير مقبول، لم يعد في الإمكان القول إن الإجهاض في أوكرانيا يعتبر وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة. فقد انخفض عدد حالات الإجهاض في العام من أكثر من مليون حالة في مطلع عقد التسعينات إلى ٤٣٤ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٠؛ وكان ذلك بسبب الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومتها التي لا تسعى إلى تثقيف النساء بشأن الحد من النسل فحسب بل أيضا إلى تحسين الحصول على وسائل منع الحمل. وتبلغ حاليا نسبة استعمال موانع الحمل ٧٤ في المائة بين نساء المناطق الحضرية و ٦٧ في المائة بين نساء المناطق الريفية. واستنادا إلى بيانات عام ٢٠٠٠، تعرضت ٣٤٦ ٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٣٤ سنة لعمليات الإجهاض، فضلا عن ٧٧ ٠٠٠ امرأة في سن ٣٥ سنة فما فوق، و ١٠ ٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة، و ١٩٠ امرأة في الرابعة عشرة من العمر أو أقل.

حاليا المعهد الحكومي بشأن مشاكل العائلة والشباب ستؤخذ في الاعتبار في البرامج المقبلة.

٣٠ - وتابعت كلامها قائلة إنها لا تفهم السؤال المتعلق بالوظائف الشاغرة، ولذلك ليس في وسعها الإجابة عليه. أما بالنسبة للسؤال المتعلق بالبطالة، فأشارت إلى وجود مراكز التوظيف الحكومية في مختلف الميادين والمناطق، التي غرضها الرئيسي تسجيل الأشخاص العاطلين عن العمل ومساعدتهم على تحسين مهاراتهم والعثور على عمل. وحوالي ٩٠ في المائة من النساء هن إما مستخدمات أو يدرسن، ونتيجة لهذا كان عدد ربات البيوت المتفرغات قليلا جدا. وإذا ما صادفت امرأة أي مشكلة في العثور على عمل، في وسعها التماس المساعدة في أحد مراكز التوظيف المذكورة.

٣١ - ولاحظت فيما يتعلق بحالة النساء المتقدمات في السن والريفيات، أنه يوجد بين الفقيرات نساء كثيرات متقدمات في السن، وكثيرات منهن يعشن وحدهن. وهذا إلى حد ما بسبب الفارق في طول العمر بين الرجال والنساء، وإلى حد ما بسبب أن كثيرات من النساء اللواتي كن يعشن في القرى أثناء العهد السوفييتي لم يكسبن من عملهن أو لم يعملن مدة طويلة بما يكفي لتحويلهن الحصول على راتب تقاعدي. واستدركت قائلة إن الدولة تزود الجميع براتب تقاعدي أدنى؛ وإن وزارة العمل والسياسة الاجتماعية قد شرعت مؤخرا في عدد من البرامج الاجتماعية من أجل المتقدمين في السن، رجالا ونساء، تقدم بموجها مساعدة مالية ونفسانية وغيرها من أنواع المساعدة في جميع أرجاء البلد. فالرجال والنساء المتقدمون في السن والمتقاعدون متساوون في حقهم في مرتب تقاعدي. وقد نجحت الدولة في تصفية دينها إزاء المتقاعدين ورفعت المرتبات التقاعدية بنسبة ١٥ بالمائة خلال السنتين الماضيتين. ولا بد من الأمل في أن يعتمد مجلس السوفييات الأعلى

التأمين. وقد اعتمد قانون جديد يطلب من أرباب العمل الإسهام في نظم التأمين المتعلقة بمستخدميهم. وفيما يتعلق بمسألة التمييز في الاستخدام، ينص قانون العمل على فرض عقوبات إدارية وجنائية على أرباب العمل الذين يفصلون من العمل النساء الحوامل وأمهات الأطفال الذين هم دون السادسة من العمر، والأمهات الوحيدات اللواتي لديهن أطفال حتى سن ١٤ سنة، والأمهات المسؤولات عن أطفال عاجزين. إذ غالبا لا يتسع وقت النساء لتلقي التدريب لتحسين مهارتهن بسبب عبء العمل الإضافي الذي يقمن به كأمهات. ولمعالجة هذه المشكلة، تُقدّم للنساء الآن جداول عمل مرنة، ووظائف بدوام جزئي، وأعمال تُنجز في البيت، ودورات دراسية بالمراسلة، وطُرق بديلة أخرى.

٢٩ - وأشارت فيما يتعلق بأحوال العمل، والقيود المفروضة على عمل المرأة وبطالتها، إلى أن الاقتصاد الأوكراني يمر بتحول كبير مع انتقاله من اقتصاد إداري إلى اقتصاد سوقي. وكجزء من عملية الخصخصة هذه، أبرمت الدولة اتفاقات مع أصحاب الأعمال التجارية الجدد تتطلب منهم استثمار الأموال من أجل تحسين أحوال العمل وتفرض العقوبات في حال عدم الامتثال. فلدى وزارة العمل والسياسة الاجتماعية إدارة تتولى حماية العمال وتفرض العقوبات على أرباب العمل الذين لا يحسنون أحوال العمل لديهم. كما أن قائمة القيود المفروضة على عمل المرأة تخضع لاستعراض دوري يستند إلى مدى التحسين الذي أُدخل على أحوال العمل في مجالات معينة من الإنتاج. إذ لا يُسمح للنساء بالعمل في ظروف خطيرة للغاية أو في أحوال قد تعرض للخطر صحتهن أو تحرمهن من إمكانية الحمل. ومع تحسن أحوال العمل، تُراجع القائمة وتُمنح النساء الإمكانية، إذا رغبن في ذلك، للقيام بأي نوع من أنواع العمل. ولم تُجر أي دراسة عن مواقف النساء إزاء تدابير الحماية هذه، بيد أن الدراسات المتعلقة بالنساء والشباب التي يجريها

٣٣ - وذكرت أن تعاطي المسكرات والتدخين هما أقل انتشارا بين النساء منه بين الرجال، رغم أن الدراسات الأخيرة قد أظهرت أن الشباب والفتيات قد أخذن في التدخين. ولا يمثل تعاطي المسكرات في أوكرانيا تهديدا لصحة المرأة أو قدرتها الإنجابية. ومع ذلك، من الضروري إيلاء برامج الوقاية مزيدا من الاهتمام.

المادة ١٦

٣٤ - السيدة كابالانا: سألت ممثلة أوكرانيا أن تتوسع في الكلام بشأن إشارتها السابقة إلى الإجراءات والأحوال المتعلقة بإبرام عقود الزواج. ولاحظت كتطور إيجابي الإفادة الواردة في الصفحة ٨ من التقرير الأوكراني، (CEDAW/C/UKR/4-5)، التي مؤداها أن "ممارسة النساء هذه الحقوق مضمونة عن طريق توفير التكافؤ في الفرص مع الرجال...". وأردفت قائلة إنه من المهم التشديد على أن حقوق المرأة يجب ألا تقتصر على المجال النظري، بل يجب إعمالها عمليا.

٣٥ - السيدة كواكو: سألت عما إذا كان القانون الأوكراني المتعلق بالزواج والعائلة ينطبق أيضا على الأقليات الإثنية واللغوية والدينية في البلد؛ كما سألت إن كانت هناك قوانين أخرى من أجل الأقليات الإثنية، وما إذا كان من الصعب إعمال تلك القوانين إن كانت موجودة.

٣٦ - السيدة آكار: أشارت إلى المادة ١٦ من الاتفاقية، فقالت إنه مما يبعث على الأمل ملاحظة أن الاغتصاب في إطار الحياة الزوجية هو جريمة يمكن المقاضاة عليها في أوكرانيا، وسألت إن كانت قد عرضت فعلا على المحاكم أي حالات تتعلق بالاغتصاب في إطار الزوجية؟ واستفسرت عن أثر المحكمة العائلية الجديدة من ناحية حقوق الزوجين في الممتلكات خلال الزواج وبعد انقضاء عقد الزواج، ولا سيما في حالة النساء المتزوجات اللاتي يمارسن أعمالا

الجديد قانونا تقاعديا يُمكن الرجال والنساء من التخطيط الحسن مقدما من أجل تقاعدهم.

٣٢ - وقالت فيما يتعلق بالنساء الريفيات، إن الإصلاح الزراعي المطبق في عام ٢٠٠١ كان مرتبطا بإنجاز الإصلاح الاقتصادي في القرى. فقد أصبحت جميع المزارع الجماعية السابقة مشروعات زراعية. كما وُزعت الأراضي بين من يعيشون في القرى. وحتى عام ٢٠٠١، كان البلد قد أنتج فعلا محصولا قياسيا يزيد عن ١٤ مليون طن من الحبوب؛ والهدف الآن هو إنتاج طن واحد من الحبوب لكل قاطن وتحسين إنتاج المنتجات الغذائية الأخرى أيضا. وبفضل الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي وفي الصناعات التحويلية، لا تستورد أوكرانيا الآن سوى ٤ في المائة من المنتجات الغذائية المستهلكة في البلد. بيد أن الحاجة تدعو إلى فعل المزيد من أجل إنتاج منتجات غذائية للأطفال. ومما يدعو إلى الأسف، أن الإصلاحات الاقتصادية في المناطق الريفية لم تؤد إلى إصلاحات اجتماعية؛ بيد أن الرئيس وقّع مؤخرا مرسوما ينص على إجراء إصلاحات اجتماعية في المناطق الريفية. وكجزء من الإصلاح الاقتصادي، نظمت النساء المزارعات اتحاد النساء الريفيات في أوكرانيا؛ كما شكلت النساء رابطة الباحثات والعالمات في المجال الزراعي. وأنشئت أيضا مراكز إعلامية للمساعدة في تثقيف النساء بشأن كيفية تعهد الأرض وكيفية إنشاء أعمال تجارية صغيرة في القرى والمناطق الريفية. وبدعم من اللجنة الحكومية المعنية بالعائلة والشباب ومن مختلف المنظمات الدولية، تقوم النساء في القرى بإنشاء مصارف للتسليف تُمكنهن من تجميع الأموال وإنشاء مشروعات صغيرة. ومع ذلك، لا تزال حالة النساء الريفيات تفتقر إلى الكثير. وأعلنت السيدة دوفجنكو عن عمل مكتبها مع وزارة السياسة الزراعية بشأن عدد من البرامج المصممة لتحسين حالة النساء في القرى.

قائلة إنه ليس لديها إحصاءات عن حالات المقاضاة بالنسبة للاغتصاب في إطار الزوجية، بيد أنه في وسعها أن تؤكد للأعضاء أن حالات كهذه قد عُرضت على المحاكم؛ وأن الاتجار بالنساء والأطفال جريمة يعاقب عليها القانون، بغض النظر عما إذا كانت قد ارتُكبت داخل أو كراانيا أو خارج حدودها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٥.

تجارية خاصة. وسألت إن كان هناك تمييز ضد النساء، وعن التداير التي يُنظر فيها الآن لتحسين الموقف في حالة وجود هذا التمييز.

٣٧ - السيدة رادي: طلبت إيضاحاً بشأن حظر الاتجار بالأشخاص. وسألت إن كان الحظر ينطبق على الاتجار بالأشخاص داخل البلد أو فقط على الاتجار الذي يتم عبر الحدود الدولية. وأردفت قائلة إنه لا بد من تهيئة أو كراانيا على معالجة المشكلة رغم الضائقة الاقتصادية والكوارث الصحية التي يواجهها البلد.

٣٨ - السيدة أحمد: لاحظت أنه لم يُطلب من المنظمات غير الحكومية إبداء تعليقات حتى بعد إنجاز التقرير. وأردفت قائلة إنه من الأفضل لهذه المنظمات الاشتراك في هذه العملية من بدايتها.

٣٩ - السيدة دوفجينكو: أجابت قائلة إن المادة ٧ من القانون المتعلق بالزواج والعائلة يوفر المساواة في الحقوق والالتزامات، كما يوفر المساواة في الحماية بموجب القانون، للرجال والنساء؛ وذلك دون أي قيد يقوم على أساس العرق، أو لون البشرة، أو الجنس، أو الأصل السياسي أو الديني أو الإثني أو الاجتماعي، أو الوضع المادي، أو مكان الإقامة أو اللغة. كما ينص قانون الأسرة على أن يكرم الرجال والنساء العازمون على الزواج عقوداً سابقة للزواج، بيد أن استعمال هذه العقود ليس واسع الانتشار.

٤٠ - وفيما يتعلق بحماية حقوق المرأة في الملكية، قالت إن الزوج والزوجة متساويان في الحقوق المتعلقة بالنماء الجسمي والفكري، والتعليم، وتحقيق الذات، والعمل، ووقت الفراغ. والمرأة العازمة على الزواج ما برحت مستقلة فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بتحصيلها الدراسي والعمل. وتضمن المادة ٥٧ المساواة في الحقوق للرجال والنساء فيما يتعلق بالملكية المكتسبة بصورة مشتركة خلال الزواج. وأردفت